تصورات الأحزاب والتيارات الأيديولوجية المغاربية اتجاه قضايا الهوية الثقافية

The Perceptions of the Maghrebean Parities and Ideological Currents about the Issues of Cultural Identity

وليد شايب الدراع*
مخبر الدراسات النفسية والاجتماعية
جامعة محمد خيضر- بسكرة
walid.chaibeddra@univ-biskra.dz

تاريخ الإرسال:02/28/ 2021* تاريخ القبول:05/23/ 2022* تاريخ النشر: 2022/06/14

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى فهم مواقف وتصورات الأحزاب، والتيارات السياسية في المنطقة المغاربية من مواضيع الهوية الثقافية، إن التعرف على الخلفيات الثقافية والإيديولوجية التي تحرك التيارات السياسية، وتقودها لتبني هذا الاتجاه أو ذلك مهم جدا في سياق فهم الحركية السياسية، وفهم الخلفيات التي تحرك الكثير من الفاعلين السياسيين، ولهذا من المهم الإشارة إلى أن مسائل الهوية الثقافية حاضرة بشدة في المنطقة المغاربية، وبالخصوص الدول التي تناولتها دراستنا هذه (الجزائر، المغرب، تونس)، وهو جزء مهم في بنية التيارات الأيديولوجية في هذه المنطقة.

وقد لاحظنا أن هناك قواسم وسمات مشتركة في طبيعة الموقف من مسألة الهوية الثقافية، فالتيارات التي يمكن تلخيصها في ثلاث اتجاهات سياسية كبرى هي: التيار الوطني، التيار الإسلامي، والتيار الأمازيغي تتفق هذه التيارات في تحديد العناصر المكونة للهوية الثقافية في المنطقة، لكنها تختلف في أولوية عنصر على أخر.

الكلمات المفتاحية:أحزاب سياسية، أيديولوجيا، هوية، هوية ثقافية، مغاربية.

Abstract:

Therefore, We have noted that there are common denominators and features in the nature of the situation on the issue of cultural identity, Whereby most currents of the three major political trends, namely the Amazigh current, the national current, and the Islamic current agree in identifying the elements of identity. However, they disagree on the priority of one element over another.

This study examines the positions and perceptions of the political parties and currents in the Maghreb from the subjects of cultural identity. Since the identification of the cultural and ideological backgrounds that control and lead the political currents to build this or that trend is so significant in the context of understanding the political movement and the backgrounds that drive many political actors, it is important to note that the issue of cultural identity is strongly present in the public debate in the Maghreb region. Particularly, in the countries that we addressed in our study (Algeria, Morocco, Tunisia) and it is a fundamental part in the structure of the ideological currents in this region.

Keywords: political parties, ideology, identity, cultural identity, Maghreb.

* وليد شايب الدراع

مقدمة:

يعتبر موضوع الهوية الثقافية من أهم المواضيع المطروحة للنقاش في الساحة السياسية، كونها تهدد كيان الدولة واستقرارها، وتؤثر على تجانسها، وهو ما يجعل الأحزاب السياسة والتيارات الإيديولوجية تعطي لمسألة الهوية الثقافية مكانة كبرى في نصوصها التأسيسية، وفي مواقفها من القضايا المطروحة للنقاش في الساحة السياسية.

لم تغب نقاشات الهوية الثقافية عن الساحة السياسية في المنطقة المغاربية منذ عقود طويلة، فإذا نظرنا لهذه المنطقة التي يطلق عليها "المغرب العربي" وبالأخص الدول الثلاث التي تتناولتها دراستنا (الجزائر، المغرب، تونس)، والتي إرتأينا أن نخصها بالدراسة؛ لأن نقاشات الهوية كانت عامل رئيسي في تشكيل الخارطة السياسية فيها، وهو مالا يلاحظ في باقي دول المنطقة مثل موريتانيا، ليبيا، الصحراء الغربية، كما نلاحظ أن هنالك قواسم وسمات مشتركة بين هذه الدول في كيفية تكوين التيارات الأيديولوجية، هذه القواسم تتمثل في عدة نقاط، إحدى أهم هذه النقاط هو الموقف من المسائل الهوياتية، وهو ما أفرز لنا تيارات سياسية كبرى في المنطقة المغاربية.

إن المنطقة المغاربية تشكل نموذجا حيا للتعددية الثقافية واللغوية، كما تشكل في نفس الوقت نموذجا للصراع السياسي والأيديولوجي، الذي تستعمل فيه المسائل الهوياتية كأدوات وآليات يتم توظيفها في معارك الصراع على السلطة، ولهذا فإننا في هذه الورقة البحثية سنسعى لتوضيح تصورات المسائل الهوياتية، في برامج كبرى الأحزاب والتيارات الإيديولوجية في المنطقة المغاربية، كما سنحاول التعرف على مدى حضور وتوظيف قضايا الهوية الثقافية في المنطقة المغاربية سياسيا، انطلاقا من كل ما سبق نطرح التساؤل التالي: ما هي تصورات الأحزاب والتيارات الأيديولوجية المغاربية عن مسائل الهوية الثقافية؟

1. مفاهيم الدراسة:

في هذا التقديم المفاهيمي للموضوع، سيتم التطرق لمجموعة مفاهيم مهمة ذات علاقة بموضوع الدراسة؛ لأن استيعاب هذه المفاهيم في نظرنا هو خطوة نحو فهم الموضوع بمختلف أبعاده، كما أنه كفيل بإزالة اللبس عن بعض المصطلحات وتوضيح الإطار العام للدراسة.

1.1. مفهوم الهوية:

بعيدا عن التعريفات اللغوية، إن مفهوم الهوية وكغيره من كثير المصطلحات في العلوم الإنسانية والاجتماعية هو مفهوم ضبابي تختلف تعريفاته باختلاف زاوية التفكير فيه وهذا الاختلاف راجع لكون مسألة الهوية تتعلق بالإنسان، فهي تعبير عن ماهيته وتجسيد لذاته، وكما يؤكد "فتحي المسكيني" أن "الهوية جهاز إنتماء .....جهاز أنفسنا كما ورثناه دون أي تجربة شخصية، لذلك فإن كل شخص منا هو نتاج الهووي أكثر منه شخص" (المسكيني، 2011، صفحة 16)، ويعرفها "أمين معلوف" باختصار على أنها "ما يجعلني غير متماثل مع أي شخص آخر (معلوف، 1999، صفحة 14)، كذلك يمكن القول أنها مجموعة خصائص ملازمة لشعب ما ينفرد بها "عنصر مطابقة" ويختلف ويتميز عن باقي الشعوب الأخرى "عنصر اختلاف" (بودهان، 2013، صفحة 13)، إذن واختصارا لمفهومها يمكن القول بأنها مجموعة خصائص مميزة لأمة معينة، هذه الخصائص ليست ثابتة أو جامدة، لكنها سيرورة تتكون وتتطور وتتفاعل مع مرور الزمن وتطرأ عليها تغيرات وتحولات.

2.1. الهوية الثقافية:

إن الحديث عن الهوية بوصفها شيئا واحدا حديث خاطئ، فما نطلق عليه هوية في الحقيقة هو هويات، فهناك هوية فردية وجماعية، وهناك الهوية الجنسية الجندرية، وهناك الهوية القومية والهوية الوطنية وغيرها من التقسيمات بحسب التصنيف الذي نتبعه، لكن مم لاشك فيه أن أهم أفرع الهوية هي "الهوية الثقافية" باعتبارها تختزل مجموعة من العناصر المكونة لم يعبر عنه بهوية جماعة أو أمة أو فرد، وتُعرّف الهوية الثقافية على أنها القدر الثابت الجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارة أمة عن غيرها من

الحضارات، والتي تجعل للشخصية الوطنية أو القومية طبعا تتميز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى (عبادة، 2019، صفحة 36)، كما يعرفها "محمد عابد الجابري" بأنها ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية تشكل أمة بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء (بريجة، 2019، صفحة 283) وهكذا يمكننا القول أن الهوية الثقافية هي مجموعة عناصر تشكل مجتمعة تعبيرا عن شخصية مجتمع أو أمة معينة.

3.1. مفهوم الأيديولوجيا:

تعرف الأيديولوجيا على أنها نظام من القيم والمعتقدات والفلسفات والخرافات والعادات التي يؤمن بها مجموعة من الأشخاص، أو يؤمن بها مجتمع معين، أو نظام سياسي معين، وهي التي توجه سلوك هذه المجموعات أو النظام السياسي والمجتمع في مختلف ميادين الحياة السياسية (دالح، 2020، صفحة 683)، ويذهب "غرامشي GRAMSCI" إلى أن الأيديولوجيا تساوي الفلسفة، وتساوي النظرة الكونية الشاملة كما تساوي السياسة؛ أي مجمل الأفكار التي تحرك مجتمعا ما، أو تكون أساسا لوجوده وحركته، وهي لا تشمل فقط النظريات والأفكار العامة، بل تشمل كذلك كل أنساق القيم والمعتقدات " إنها أساس كل نظام اجتماعي وسياسي وذلك لأن المجتمع لا يقوم على العنف و إنما على الهيمنة الإيديولوجية (خراز، 2001، صفحة 41)، كما نجد أن العروي يعرفها بقوله: نقول إن الحزب الفلاني يحمل أدلوجة ونعني بها مجموع القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها على المدى القريب والبعيد. يكتسي هذا الحكم في استعمالنا الحالي صبغة إيجابية، لأن الحزب الذي لا يملك أدلوجة هو في نظرنا حزب انتهازي، ظرفي، لا يهمه سوى استغلال النفوذ والسلطة (العروي، 2012، صفحة 12)، إذن يمكننا تعريف الأيديولوجيا على أنها مجموعة مبادئ تحكم وتوجه تصرفات مجموعة ما حيال قضايا معينة.

2. التيارات السياسية في الجزائر ومسألة الهوية الثقافية:

إن فهم أي موقف أو سلوك سياسي لابد أن يكون مبنيا على فهم الخلفيات الثقافية والإيديولوجية التي تحركه وتقوده لهذا الاتجاه أو ذلك، حيث يتبنى كل حزب أو مجموعة سياسية مجموعة قيّمة وتوجهات اجتماعية أو دينية أو عرقية أو لغوية، إنّ أيّ حزب سياسي باختصار هو تجمع مجموعة من الأشخاص يملكون تصورا معينا حول مجموعة من القضايا، من أهمها مسألة الهوية الثقافية للمجتمع الذي هم جزء منه، ومن المهم الإشارة إلى أننا نتحدث في هذا المحور عن الفترة التي تلت استقلال هذه الدول، وانطلاقا من هذا تنوعت وجهات النظر لمسألة الهوية الثقافية الجزائرية من طرف الأحزاب السياسية الجزائرية ولكن عموما يمكن اختصار وجهات النظر هذه في مجموعة من التيارات السياسة صنفناها بناء على ما تتبناه في برنامجها المجتمعي:

1.2. التيار الوطني والمسألة الهوياتية في الجزائر:

بداية وجب الإشارة إلى أننا لا نقصد بكلمة "الوطني" إثبات الوطنية لهذا التيار ونفيه عن آخرين، ولكن المقصود بكلمة التيار الوطني هي تلك الأحزاب التي نشأت مع قيام الدولة الوطنية بعد تصفية الاستعمار في المنطقة العربية عموما، والمنطقة المغاربية خصوصا، ويعرف المفكر المغربي "عبد الإله بلقزيز" الدولة الوطنية على أنها " تلك الدولة التي نجحت في إدارة تناقضات لا تدار، إنها مساحة مشاركة بين الثقافة العربية والثقافة الغربية ونقول ثقافة وطنية وليس ثقافة عربية إسلامية لأن مبناها على الأمة وليس على الملة، وفي نفس الوقت لانقول أنها غربية لأن مضمونها تحرري إستقلالي (بلقزيز، 2017)، إذن فنحن نقصد بالتيار الوطني تلك الأحزاب السياسية التي تتبنى وجهة نظر الدولة في مختلف القضايا، ومن أهمها قضية هوية الأمة الثقافية، والواضح أن من يمثل هذا التيار في الجزائر هي جبهة التحرير الوطني بالأساس، إضافة لبعض الأحزاب الأخرى التي تتبنى نفس المبادئ مثل "التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة المستقبل" لكن جبهة التحرير الوطني في نظرنا هي التعبير الأوضح عن هذا التيار خصوصا في فترة الحزب الواحد (1962،1989) حيث كان الحزب أداة السلطة في فرض تصورها للهوية الثقافية الجزائرية، والتي كانت السلطة تلخصها في مجموعة

عناصر حددها من قبل بيان أول نوفمبر وهي "إنشاء دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية، والملاحظ في هذه الفترة (فترة الثورة الجزائرية) رفض أي حديث عن مسألة الهوية قصد توحيد الجهد الوطني في مواجهة الاستعمار الفرنسي الذي كان يسعى لتشويه وطمس الهوية الجزائرية، وأحد أهم مؤشرات هذا الموقف رفض أي انتماء حزبي أو إيديولوجي للجبهة، في هذا السياق يؤكد محمد حربي أن جبهة التحرير كانت تشترط على الحركات التي سبقتها أن تحل نفسها وتدمج مناضليها في داخلها بصورة فردية (حربي، 1983، صفحة 126)، وهو ما استمر في فترة ما بعد الاستقلال وحتى بعد التعددية الحزبية، بقي نفس الموقف الرافض لإعادة فتح ملف الهوية على أساس أن بيان أول نوفمبر حسم في مسألة الهوية الجزائرية، حيث عملت الدولة الجزائرية على إعادة تشكيل ودعم اللغة العربية، مم جعل الدولة تقيم صلة بين الوحدة السياسية واللغوية، إذ جاء في بيان بعد انعقاد مؤتمر الاتحاد العام للعمال الجزائريين لسنة (1965م)، أن الثقافة تصبح عربية في شكلها وثورية في مضمونها، وبهذا تكون السياسة الثقافية التي انشغلت بالبحث عن تكوين ثقافة جماهرية عن طريق استيراد نماذج ثقافية من الخارج، سطرت من وراء ذلك بناء نموذج لغوي موحد على حساب اللغات والثقافات الشعبية (بن حصير، 2013، صفحة 68)، وفي نفس السياق يأتي كلام الرئيس الراحل "هواري بومدين" "إن الجزائر بلد عربي مسلم، ولا يجمع بين العرب ويوحد أجزاءها إلا اللغة العربية فبدلا أن ننزل إلى مستوى اللهجات المحلية لإحيائها، يجب أن نرتفع إلى مستوى اللغة العربية الفصحى التي توحد بين المجتمع الجزائري و بين أفراد المجتمع العربي من المحيط إلى الخليج" (بن حصير، صفحة 69)، إن هذا النص الذي سبق ذكره هو تعبير جلي عن طبيعة تصور السلطة ومن خلفها هذا التيار فيما تعلق بالمسالة اللغوية، وهي رؤية ترى ضرورة سيادة لغة واحدة هي اللغة العربية على حساب اللغات المحلية، من المهم الاشارة أن حزب جبهة التحرير باعتباره الحزب الوحيد طوال فترة (1962م) حتى (1989م) مع دستور التعددية الحزبية والسياسية فقد كان يضم بداخله العديد من المشارب الأيديولوجية المختلفة من اليمين واليسار.

2.2. التيار الإسلامي ومسائل الهوية في الجزائر:

إن التيار الإصلاحي الإسلامي المتمسك بعروبة الجزائر والمدافع عن هويتها الإسلامية يعود إلى الفترة الاستعمارية من خلال جمعية العلماء المسلمين، لكن بما أننا نتحدث في هذا الجزء من مقالنا عن الأحزاب السياسية الجزائرية بعد الاستقلال فإن أهم حزب سياسي ذو خلفية إسلامية في الجزائر، على الأقل الأهم من ناحية التمثيل في المجالس المنتخبة، إضافة إلى أنه حزب مستقر سياسيا وله أدبيات مكتوبة، هذا الحزب هو حزب حركة مجتمع السلم، التي حصلت على الاعتماد بعد دستور(1989م) والذي كرس التعددية الحزبية، حيث كان اسمها آن ذاك "حركة المجتمع الإسلامي" والتي تأسست سنة (1991م) ليعاد اعتمادها باسم جديد هو "حركة مجتمع السلم" سنة (1997م)، بعد أن منع دستور (1996م) والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر (1997م) (سليماني، 2013، صفحة 66)، والذي نص على أنّه "لا يجوز تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو ديني (بن حفاف، 2016، صفحة 90).

بالنسبة لتصورات هذه الحركة عن موضوع الهوية الثقافية الجزائرية، نجد النّص التّالي في برنامجها السياسي المنشور "الشعب الجزائري شعب مسلم، وحّدته مكونات هويته الأساسية، المتمثلة في الإسلام والعروبة والأمازيغية" (المؤتمر السابع، 2018)، إذا فالحركة ترى أن المكونات الأساسية للهوية الجزائرية هي الإسلام والعروبة والأمازيغية، وترتيب هذه العناصر على هذا الشكل ليس اعتباطا، بل على اعتبار أن العنصرين الأولين هما الأهم بالنسبة للحركة، فذكر العنصر الأمازيغي كمكون أساسي في الهوية الجزائرية لم يتم إلا سنة (2018م) في أدبيات الحركة، وهو مايمكن تفسيره أنه تماشي مع السياق العام، خصوصا بعد أن نص التعديل الدستوري لسنة (2016م) في مادته الرابعة، "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية" (الدستور،المادة04)، لكن اذا مارجعنا للمرجعية التي تنطلق منها حركة مجتمع السلم في برنامجها السياسي المنشور، نجدها تحدد مجموعة عناصر تقوم عليها رؤية الحركة وهي: الاسلام، بيان أول نوفمبر (1954م)، الدستور الجزائري وقوانين الجمهورية، تراث الحركة الوطنية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، تجارب الحركات الإصلاحية، وما وصل إليه الفكر الإنساني من قيم حضارية،

الرصيد الفكري والسياسي والتاريخي لحركة مجتمع السلم (المؤتمر السابع، 2018)، وما نستخلصه مما سبق أن اهم عنصرين في تصور حركة مجتمع السلم ومن خلالها التيار العروبي الإسلامي لمسألة الهوية الثقافية الجزائرية هما الإسلام والعروبة، وهذا مايتبين من كلام أحد مؤسسي الحركة محمد بوسليماني الذي قال: "إن للشعب الجزائري هويته العربية الإسلامية غير أن أعداءه بالأصالة والعمالة خلطوا بين أبناء باديس وأبناء باريس" (سليماني، صفحة 87).

3.2. التيار الأمازيغي في الجزائر ومسألة الهوية:

يطلق على هذا التيار أيضا تسمية "التيار الديمقراطي" ولكن هذه التسمية متعلقة أكثر بالموقف من مسائل الحريات الفردية والجماعية، أما تسمية "التيار الأمازيغي" فتطلق على هذ التيار عندما نتحدث عن مسألة الهوية الثقافية، إن الفكرة الأساسية في هذا التيار هو الدفاع عن الثقافة والهوية الأمازيغية والدعوة إلى اعتراف الدولة بهذه الهوية، ويمثل هذا التيار حزبين أساسين هما "جبهة القوى الإشتراكية" و"التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" وللإشارة فإن أول ظهور لمسألة المطالبة بالإعتراف بالهوية الأمازيغية يرجع لفترة الحركة الوطنية، حينما راسل الزعيم "مصالي الحاج" الأمم المتحدة برسالة أكد فيها على أن: "الهوية الجزائرية ممثلة في بعديها، العروبة والإسلام" وهذا ما أدى بأعضاء فدرالية فرنسا في الحزب "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" بأغلبية 28 صوت من 32، إلى إقرار استعمال القوة ضد اللجنة المركزية ورفض أي فكرة لإعتبار الجزائر عربية إسلامية (بوحوش، 1997، صفحة 318)، ثم مباشرة بعد الاستقلال أعلن "حسين أيت أحمد " تأسيس جبهة القوى الاشتراكية المعارضة، والتي كانت مطلب دسترة الهوية الأمازيغية أحد أهم المطالب التي ترفعها (ستورا، 2002، صفحة 35)، ومع الانفتاح السياسي الذي جاء كنتيجة لدستور (1989م) استمر الحزب في مطالبه الهوياتية بترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، والاهتمام بالتراث والثقافة الأمازيغية إلى جنب الثقافة العربية الإسلامية، إذا ماعدنا للنصوص الأساسية للحزب نجد القانون الأساسي ينص على: "بنيت الأمة الجزائرية على قيم الهوية المتمثلة في الأمازيغية، الإسلام، العربية والحداثة، لا يمكن الفصل بين هذه القيم، إنها تمثل الجزائر بكل أبعادها، إنها هوية ديناميكية والمرجعية المتمثلة في هذه القيم المشتركة وهي الضامنة للوحدة الوطنية" (المؤتمر الخامس، 2013).

الحزب الثاني الذي يمثل هذا التيار هو حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية وهو حزب علماني لا يخفي تبنيه للعلمانية، ويعتبر أنها جزء من الحل للمسائل الإيديولوجية، يرى زعيمه السباق "سعيد سعدي" أن مسألة اللائكية ليس فيها إبداع فهي معطى سوسيولوجي في مجتمعنا (سليماني، صفحة 63)، أما إذا عدنا لنصوص الحزب لمحاولة فهم تصورهم عن مسألة الهوية الثقافية الجزائرية نجد النص التّالي في القانون الأساسي للحزب، "للشعب الجزائري تاريخ يعود إلى آلاف السنين، وخلال هذا التاريخ الطويل، شكلت ثقافات متنوعة وروافد كوّنت شخصيتها، بالإضافة إلى العناصر الثقافية والتاريخية الأخرى، يشكل البعد الإفريقي والمتوسطي إلى جانب الأمازيغية والعروبة والإسلام القيم الأساسية للهوية الوطنية (القانون الأساسي، 2018)، والملاحظ من خلال تناول كل هذه التيارات لمسألة الهوية الثقافية الجزائرية أن هناك إجماع على مكونات الهوية الوطنية، لكن الاختلاف يبرز في ترتيب عناصر هذه الهوية، ففي حين يركز تيار على اللغة العربية والإسلام، بوصفهما أهم عناصر الهوية الثقافية الجزائرية، يرى تيار أخر أن الثقافة الأمازيغية هي أهم عناصر الهوية الجزائرية، دون إغفال باقي عناصر هذه الهوية، وفي نظرنا أن كل هذه الرؤية من جميع التيارات لها هدف واحد وهو اللعب على ورقة الهوية لحشد تأييد سياسي وجماهيري، ولبناء شرعية ربما فشلت هذه الأحزاب في إيجادها لنفسها من خلال تقديم أفكار تغير في واقع الناس اليومي بعيدا عن هذه التجاذبات الهووية.

3. التيارات السياسية ومسألة الهوية الثقافية في المغرب:

لقد شغل موضوع الهوية الثقافية حيزا واسعا في النقاش السياسي العام في المغرب منذ الفترة الاستعمارية وحتى اليوم، حيث أخذ شكل المقاومة لسياسات المستعمر قديما، يؤكد المفكر المغربي "عبد الله العروي" أنه "عندما كان الاستعمار مسيطرا على المغرب ظن الفرنسيون أن الحادث (أي اعتناق الإسلام) خطأ يمكن إستدراكه ببساطة، ثم إتضح لهم أن البربر لا يعترفون بالخطأ، لا يرون أنهم تركوا فرصة ذهبية تنفلت منهم عندما رفضوا الاندماج في حضارة روما، وإن واجبهم الحالي انتهاز الفرصة الجديدة التي تقدمها لهم فرنسا" (العروي، مجمل تاريخ المغرب، 1996، صفحة 152)، ويؤكد "العروي" أن المغاربة رفضوا هذه المقاربة الاستعمارية، حيث أكد المشرع الدستوري المغربي هذا حيث نص على أن "المغرب دولة إسلامية، تتلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية"، وبالتالي فقد تم الانتقال من الهوية المختزلة إلى الهوية المتنوعة، وعلى المستوى اللغوي تم الانتقال من التنصيص على اللغة العربية لغة رسمية، إلى التنصيص على اللغتين العربية والأمازيغية لغتين رسميتين للمغرب (بلبيض، 2020، صفحة 265)، هذا الموقف الذي حدده الدستور المغربي يشكل حلقة في سياق تطور التعامل مع موضوع الهوية، حيث أن هذا الاعتراف الذي جاء به النص الدستوري الصادر سنة (2011م) ليس معبرا عن السيرورة التاريخية لتعامل السلطة والأحزاب المغربية مع هذا الموضوع ولهذا سنحاول التعرف على هذه المواقف في العناصر الموالية.

1.3. التيار الوطني الاستقلالي والمسألة الهوياتية:

يتمثل هذا التيار بالأساس في حزب الاستقلال وزعيمه التاريخي "علال الفاسي" الذي يؤكد أن الحزب لم يكتف بهذا النضال عن الحريات الإنسانية التي تحفظ للفرد والجماعة المغربية ملكها وحقها في الكلام، بل وجه عمله لتقرير الحرية الدينية التي حاولت السياسة الاستعمارية غصبها من المغاربة، فلم تترك فرصة تمر إلاّ انتهزتها لمطالبة الإدارة بالعدول عن خطتها، وترك البربر المسلمين يتمتعون بحريتهم الدينية ومساعدتهم على استمرار اطمئنانهم الروحي الذي لم يجدوه إلا في العقيدة الإسلامية (الفاسي، 2003، صفحة 249)، وهذا ما يؤكد المعركة التي قادها هذا التيار منذ الفترة الاستعمارية سواء ضد الإدارة الفرنسية الرسمية أو بعض التيارات التي دعمها الاستعمار مثل الظهير البربري، اذا ما عدنا للفترة الحالية يؤكد حزب الاستقلال المغربي على ضرورة فتح نقاش عميق بشأن هذه الثوابت لمعالجة الاختلالات، وفق ما تقتضيه التحولات الجديدة التي يعرفها المجتمع المغربي، ويوكد الحزب أن "رسالة حزب الاستقلال هي رسالة متجددة تقوم بالأساس على التشبث بالإسلام والدفاع عن الشريعة الإسلامية، حيث يجعل من الدين الإسلامي وقيمة المبنية على الوسطية والتضامن والتكافل، أحد مرجعياته المحورية، حيث ناضل حزب الاستقلال منذ تأسيسه من أجل تحصين الهوية المغربية الإسلامية، بكل مكوناتها المتعددة الروافد، ولطالما اعتبر حزب الاستقلال أن مؤسسة إمارة المؤمنين هي الأساس و من المقومات المركزية للإنسية الإسلامية بالمغرب" (المؤتمر17، 2017، صفحة 42)، إذن يمكن القول أن المسألة الثقافية احتلت على الدوام حيزا مهما ومكانة متميزة في فكر التيار الاستقلالي، يؤكد الحزب من خلال منشوراته أن إحدى أهم مهمات الحزب هي الحفاظ على مقومات الثقافة الوطنية، من خلال معالجة مسألة الهجوم الاستعماري الغاشم على مقومات الهوية الثقافية، وعلى رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية، ومن هنا كان "علال الفاسي" يعتبر أن اللغة هي عماد كينونة الأمة ووجودها الحضاري وأساس حريتها واستقلالها، و كان يحلو له أن يردد عبارة الفيلسوف الفرنسي "جوستاف لوبون Gustave Le Bon": "إذا استعبدت أمة ففي يدها مفتاح حبسها ما احتفظت بلغتها" وقد قاد حزب الاستقلال في أواسط ستينات القرن الماضي مشروعه التاريخي لتعريب التعليم بالمغرب (معركة المصير في سبيل إصلاح التعليم وتعريبه)، وهكذا لن نفهم أبعاد المسألة اللغوية ومحدداتها التربوية والسياسية والحضارية خارج تشكلها وسياقها التاريخي، وبمنأى

عن تشكل ونشأة الحركة الوطنية المغربية، اعتبر"علال الفاسي" أن الاستعمار الفرنسي كان تحديا حضاريا للنسق الحضاري العربي الأمازيغي (المؤتمر17، 2017، صفحة 45)، إنّ التحدي الحضاري تصدّى له هذا التيار محاولا التأكيد على الهوية الثقافية والذات الحضارية المغربية التي يرى أنها تتجسد أساسا في عنصرين هما الإسلام واللغة العربية.

2.3. الحركة الإسلامية ومسألة الهوية الثقافية في المغرب :

إنّ ظهور الحركة الإسلامية في المغرب ليس بالجديد، فقد نشأت هذه الحركات في سياق داخلي طابعه الحضور الطاغي للإسلام في خطاب الدولة الرسمي، ومؤسسة "القرويين" بمدينة فاس، والتي كانت الفاعل الرئيسي في احتكار المشروعية الدينية ومنحها أو سحبها من الدولة، قبل أن يتم تدجينها بشكل تدريجي بالإصلاحات، ثم الحركة الوطنية التي عملت على توظيف المرجعية الدينية في صراعها ضد المستعمر، ممثلة في حزب الاستقلال الذي جمع بين المحافظة والمعاصرة، ولعب دورا فاعلا في أسلمة الخطاب الحزبي في مرحلة ما بعد الاستقلال، لذلك نشأت الحركة الإسلامية في المغرب وهي تستبطن هذه الخلفية التاريخية والدينية، معتبرة نفسها بمثابة استمرار لتركة الحركة الوطنية، وأداة شبه موازية للدولة في مواجهة اليسار الراديكالي، والتي كانت حركة الشبيبة الإسلامية وهي أول حركة إسلامية ظهرت في نهاية الستينات ترى فيه العدو الرئيسي، وهو ما جعلها تتقاطع مع أهداف الدولة (أبو رمان، 2017، صفحة 68)، أما أهم حزب إسلامي في المغرب وهو حزب العدالة والتنمية والذي يعرف نفسه باعتباره حزبا ذو مرجعية إسلامية، وهي مرجعية يتقاسمها مع مختلف الأحزاب السياسية بمختلف توجهاتها الإيديولوجية، التي تعلن إيمانها بالمقدسات والثوابت المعلنة في البلاد، التي تشكل الإطار العام الذي يضبط العمل السياسي، وهي الدين الإسلامي والمؤسسة الملكية والوحدة الترابية للمملكة، وهذا يعني أن تمثيل الإسلام يبقى حكرا على مؤسسة إمارة المؤمنين التي يمثلها الملك شخصيا، ولا يمكن لأي تنظيم أن يمتلك هذه الصفة (أبو رمان، 2017، صفحة 78).

إن أهم حزب يمثل التيار الإسلامي في المغرب في الوقت الحالي هو "حزب العدالة والتنمية" الذي يقود الحكومة في المغرب منذ سنة (2013م)، إذا ما عدنا إلى النصوص التأسيسية لهذا الحزب نجد أنه أكد في أوراقه التأسيسية، أنه حزب سياسي وطني يسعى انطلاقا من المرجعية الإسلامية وفي إطار الملكية الدستورية القائمة على إمارة المؤمنين، إلى الإسهام في بناء مغرب ديمقراطي حديث، مزدهر ومتكافل، مغرب يعتز بأصالته التاريخية، ويسهم إيجابا في مسيرة الحضارة الإنسانية، من هنا يتبين أن الحزب يدمج مفهومين جدليين وهما الملكية الدستورية والديمقراطية، في محاولته لتأطير المرجعية الإسلامية في بنيته الفكرية (نهيدلي، 2018، صفحة 234)، وهكذا نرى أن حزب العدالة والتنمية يؤكد على البعدين العربي والإسلامي في وثائقه التأسيسية كبعدين أساسيين في الشخصية المغربية، على الرغم أن حزب العدالة والتنمية هو الحزب الرئيسي الممثل لتيار الإسلامي في المغرب، لا يمكن إغفال عنصر آخر فاعل وهو جماعة العدل والإحسان، بدأت هذه الجماعة ذات النزعة الصوفية مع الشيخ "عبد السلام ياسين"، انطلق المشروع الفكري بكتابي "الإسلام بين الدعوة والدولة" (1972م)، و"الإسلام غدا" (1973م) الذين وضعا أسس ومنطلقات مدرسة المنهاج النبوي في الحكم السياسي حسب زعيم الجماعة "عبد السلام ياسين" تلاه كتاب "المنهاج النبوي تربية وتنظيما وزحفا" (1982م) الذي تضمن المعالم الكبرى لهذه المدرسة من خلال تقديم تصور تربوي وتنظيمي متكامل للعمل الدعوي الإسلامي، لذلك يعد هذا الكتاب الإطار الإيديولوجي لجماعة العدل والإحسان، جاءت كتب أخرى تفصل مفردات هذا التصور في مختلف المجالات، مثل كتاب "الإسلام والقومية العلمانية" (1989م)، الذي يتناول موقف الجماعة من العلمانية والنزعة القومية في المجتمعات المسلمة (نهيدلي، 2018، صفحة 229)، وهكذا يمكن القول أن هذا التيار داخل الحركة الإسلامية المغربية هو الأكثر وضوحا فيما تعلق بمسألة الهوية الثقافية، فهو يرى أن الهوية المغربية المتمثلة في الإسلام والعربية تتعرض لمحاولة تشويه من قبل التيارات العلمانية وأنصار الفرنكوفونية، كما أن الحزب له موقف من مسألة القومية العربية، حيث يرى أن العنصر الجامع للأمة

هو "الإسلام" عكس ما كانت تدعو إليه التيارات القومية العروبية من ضرورة الاعتماد على اللغة العربية كأداة توحيد لشعوب العربية.

3.3. الحركات الأمازيغية في المغرب ومسألة الهوية الثقافية:

إنّ ظهور المسألة الأمازيغية إلى فضاء النقاش العام في الساحة السياسية المغربية بدأ في ثلاثينات القرن الماضي مع ظهور ما يسمى الظهير البربري، وتعود مسألة الظهير البربري إلى مرسوم أصدرته السلطات الفرنسية، صدر هذا المرسوم في 16 ماي (1930م) من أجل تكريس وتأصيل التقاليد والعادات البربرية القديمة وإحلالها محل الأصول الإسلامية، وكان هذا الظهير يهدف إلى القضاء على مقومات المغرب العربي وإدماجها ضمن الثقافة الفرنسية، وتطبيقا لمبدأ فرق تسد، وذلك من أجل فصل العرب عن البربر وترسيخ ثنائية العرب والبربر، فسعت فرنسا في زرع الشقاق وبلورت مشروعها بين سكان المغرب، ويقضي هذا المشروع أيضا على إخراج البربر من دائرة القضاء الشرعي في الأمور المدنية ويجعل مجلس الجماعة أو القبيلة مختصا بالنظر فيها، وقد أنشأت محاكم عرقية مكلفة ببعث الحق البربري (كلاش، 2013، صفحة 18). وقد تعرض هذا المسعى الفرنسي للهجوم من قبل الحركة الوطنية المغربية وفي مقدمتها "علال الفاسي" كما ذكرنا سابقا، في فترة ما قبل الاستقلال تأسس حزب الحركة الشعبية كحزب للأمازيغ، واستطاع أن يستقطب النخب البربرية التي لم تجد لها مكانا ضمن الأحزاب القومية العروبية الحضرية المنبثقة عن الحركة الوطنية (جابي، 2018، صفحة 29).

لكن الملاحظ أن هذا الحزب أو غيره من الحركات والجمعيات التي تضم في صفوفها مناضلين من المناطق الأمازيغية لم تكن ترفع مطالب تتعلق بالثقافة والعادات والتقاليد واللغة الأمازيغية، وقد شكل المؤتمر الذي عقدته الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، نقطة تحول للمسألة الأمازيغية، حيث جمعت العديد من الأطراف خلف مطالب موحدة. إذن مع قدوم سنة (1991م) قامت الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي بتحضير أرضية الميثاق حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين بالمغرب، وقد عرضته على الجمعيات الأمازيغية الأخرى التي شاركت في الدورة الرابعة للجامعة الصيفية "بأغادير" والتي تمت فيها المصادقة والتوقيع على مشروع الميثاق بعد مناقشته بعمق من طرف الجمعيات. وأصبح بعد التوقيع يعرف (بميثاق أغادير) حول اللغة و الثقافة الأمازيغيتين و الموقع في أوت (1991م) "بأغادير" من طرف ست(6)جمعيات، ويعتبر هذا الميثاق أول وثيقة جمعوية يعلن فيها عن الخطوط العريضة للمطالب الأمازيغية المشروعة، و موقف الجمعيات من الوضع (بن حصير، صفحة 103)، استمر الشد والجذب بين السلطة المغربية والتيارات الأمازيغية لسنوات طويلة، لكن من الملاحظ أنه ومنذ سنة (2001م) بعد تولي الملك محمد السادس السلطة، تغيرت طبيعة تعامل الدولة مع هذه الحركات، حيث أصبحت الدولة تتجنب المواجهة مع هذه التيارات، بل وذهبت السلطات نحو تأسيس "المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية"، إلا أن الصراع عاد مجددا، ويتجلى هذا في محاولة مجموعة من المناضلين الأمازيغ تأسيس حزب سياسي أطلق عليه " الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي بزعامة المحامي "أحمد أدغرني" سنة (2005م)، وهو حزب يدعو إلى إقامة دولة علمانية فدرالية على أساس جهات تتمتع بحكم ذاتي، على أن وزارة الداخلية رفضت الاعتراف به، مبررة ذلك بقانون الحريات العامة الذي يمنع تأسيس أي حزب على خلفية عرقية أو دينية أو غير ذلك (جابي، صفحة 33)، إذن يمكن تقسيم نضال الحركات الأمازيغية في المغرب إلى فترات، الفترة الأولى من أجل تكريس وترسيم الهوية الثقافية الأمازيغية في الدستور المغربي وهو ما تم بالفعل، لتنتقل العملية إلى المطالبة بتحسين وضع الثقافة واللغة الأمازيغية والمطالبة كذلك بحق التنظيم السياسي في أحزاب وجمعيات للدفاع عن المسائل الخاصة بالهوية والثقافة الأمازيغية.

4. الأحزاب السياسية ومسألة الهوية الثقافية في تونس :

إن مسألة الهوية الثقافية في تونس أقل حضورا مم هو الحال عليه في الجزائر والمغرب، فالتياران الأساسيان تاريخيا هناك، ونقصد بهما كل من التيار الوطني الدستوري ممثلا في الزعيم التاريخي "لحبيب بورقيبة" والتيار الإسلامي بزعامة "راشد الغنوشي" متفقان في الأطر العامة الهوياتية التي تميز تونس رغم اختلاف تصورهما لهذه الأطر، إلا أنهما -على الأقل- يتفقان في ماهيتها، حيث يؤكد كلاهما على اللغة العربية والإسلام كبعدين أساسيين في الشخصية التونسية، كما تجدر الإشارة إلى غياب تيار فاعل في الجزائر والمغرب وهو التيار الأمازيغي.

1.4. التيار الوطني الدستوري ومسألة الهوية الثقافية في تونس:

في 14 مارس (1920م) أسّس "عبد العزيز الثعالبي" الحزب الحر الدستوري وقام بتأسيس الفروع وتكوين أنحاء البلاد، وطالب هذا الحزب بنظام دستوري لتونس وتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب باعتبار تونس أول بلد عربي أعلن دستورا في سنة (1865م)، ومن أهم مطالب الحزب الدستوري التونسي القديم ما جاء في رسالته إلى أعضاء المؤتمر الإسلامي أن الحزب يولي الاهتمام بالقضايا الرئيسية الإسلامية دون الجزئيات، كمسألة التعليم والأوقاف والقضاء، وهي مطالب تتشابه مع مطالب الحركات في شتى الأقطار المغاربية (عفاف بركيبة و مصباحي فتيحة، 2018، صفحة 68)، ويمكن القول أن إيديولوجية الحزب الدستوري قائمة على اعتبار أن المصدر التشريعي الملائم لتونس هو تراثها العربي الإسلامي، وأن العرب كلهم أمة واحدة لابد لها من الوحدة، ودعا إلى الوحدة العربية، وقد كتب في جريدة "الشهاب" التي كانت تصدر في الجزائر مقالا بعنوان: "الوحدة العربية في طريق التحقيق" قائلا: " الوحدة العربية كيان عظيم ثابت، غير قابل للتجزئة والانفصال، يشغل قسما من رقعة آسيا الغربية وشطرا من إفريقيا، يمتد رأسه في الشرق من المحيط العربي، ويسير مغربا غربا إلى المحيط الأطلنطي" (معزة، 2010، صفحة 166)، إلا أن نشاط الحزب الدستوري عرف جمودا خصوصا بعد نفي زعيمه الثعالبي، وقد أثار الجمود الذي أصاب الحزب مجموعة من الشباب التونسي العائد من فرنسا وحاولوا تنشيط الحزب من جديد غير أن الصراع قام بين الجيل القديم والجيل الجديد، مما أضطر هذا الأخير إلى تأسيس حزب آخر تحت اسم الحزب الدستوري الجديد سنة (1934م)، حيث أصبح في تونس حزبان هما الجناح الموالي للتقاليد القديمة أي الحزب الحر الدستوري، والجناح الموالي للتغيير والنضال السياسي أي الحزب الدستوري الجديد، هذا الأخير هو الذي قاد النضال والحركة الوطنية التونسية حتى الاستقلال (شليغم، 2016، صفحة 452)، في هذه الفترة ظهر "الحبيب بورقيبة" كشخصية وطنية تقود العمل النضالي الوطني التونسي، وتهتم بالعديد من القضايا الوطنية المطروحة وفي مقدمتها قضايا الهوية الثقافية وأبرز مثال على هذا مقاله الذي كتبه بعد أن أصدرت السلطات الفرنسية قرار بإنشاء مقابر خاصة للمتجنسين التونسيين، وكرد فعل كتب الحبيب بورقيبة في جريدة العمل التونسي 22 ماي (1933م) يقول: سياسة التجنيس هي أيضا وسيلة للإسراع بتفتيت الشعب التونسي، جاء بعدها مظاهرات احتجاجية عنيفة في ساحة القصبة للتعبير أمام أحمد باي عن استيائهم من التعدي على الدين الإسلامي (فاطمي، 2016، صفحة 29)، إذن من بداية بروز "الحبيب بورقيبة" كشخصية عامة لها أثر في الساحة السياسية التونسية أعطى إهتمام لمسألة الهوية الثقافية، حيث حاول الدفاع عن خصوصيات هذه الهوية في مواجهة الاستعمار الفرنسي، إلاّ أنّ موقف "الحبيب بورقيبة" وجماعته تغيّر بعض الشيء واتجه نحو المثل العليا للحضارة الغربية وأصبح حاملا لأفكارها الأكثر تطورا وليبرالية، دون إهماله للواقع العربي الإسلامي، ويرى "الحبيب بورقيبة" بأن التحرر السياسي التونسي لا يكون إلاّ عن طريق التطوير الاجتماعي (معزة، صفحة 180)، وتكريسا لهذه الأفكار أعلن بورقيبة في 13 أوت (1956م) بعد أربعة أشهر فقط من توليه رئاسة الحكومة عن قانون للأحوال الشخصيّة أساسه تحرير المرأة التونسية، وكانت مفاجئة للجميع بأن تصدر هذه المجلة وتتميز بالجرأة والثورية حينما منعت تعدد الزوجات، وقد ذكر أسباب ذلك بمحاولته السّعي لتحقيق إصلاحات جوهرية بهدف القضاء على العادات الخاطئة التي سيطرت على المجتمع التونسي متخذة شكل المقدس الديني، وهو يسعى كذلك إلى تحقيق التقدّم المبني على احترام حقوق وكرامة الإنسان هدفا وغاية (معزة، صفحة 404)، وهكذا نلاحظ أن التيار الدستوري في تونس ركز على مسألة الهوية الثقافية كنقيض للاستعمار الفرنسي في المرحلة الأولى، ثم في مرحلة بناء الدولة اتجه

هذا التيار وزعيمه "الحبيب بورقيبة" نحو المزاوجة بين قيم الإسلام والعروبة والحداثة وهو ما أعطى خصوصية للهوية الثقافية التونسية.

2.4. الحركة الإسلامية في تونس ومسائل الهوية الثقافية:

يرى الكثير من الباحثين أن ظهور التيار الإسلامي في تونس جاء نتيجة لسياسات دولة ما بعد الاستقلال، حيث اتجهت الدولة نحو خيارات ثقافية رفضها البعض من التونسيين، وهكذا في بداية السبعينات كانت هناك حلقات تعقد في جامع الزيتونة وتتركز على التوعية العقائدية، وتلخصت في توضيح مفاهيم إسلامية تتفوق على الكثير من الأفكار العلمانية المسيطرة على الشباب، ثم أنشأت حلقات في جوامع أخرى بدأت تستقطب فئات الشباب من المجتمع، ثم بدأت تتأسس في تونس النواة الأولى للحركة الإسلامية بصفة سرية في (1972م) وكان "راشد الغنوشي" من أبرز مؤسسيها مع عبد الفتاح مورو وآخرين، وقد تأثر منظروها بأفكار المفكر الجزائري مالك بن نبي، كما تأثروا بفكر سيد قطب منظر الإخوان المسلمين (محمد أحمد، 2014، صفحة 20).

اعتمدت الجماعة الإسلامية قبل أن تتحول لاحقا إلى حركة النهضة في نشاطها ودعوتها، على منهاج يركز على محاور ثلاثة وهي: "العقائدي والأخلاقي الاجتماعي والثقافي والفكري، وعملت على نشر الثقافة الإسلامية كما تتصورها، والتأكيد على مفاهيم أساسية في مشروعها: "الإسلام دين ودولة، الإسلام عقيدة وشريعة، بالإضافة إلى الاهتمام بالأبعاد الأخلاقية والتربية الروحية والسلوك القويم" (أبو رمان، صفحة 58)، وكما قلنا سابقا جاءت الحركة الإسلامية في تونس كرد فعل على مشروع "الحبيب بورقيبة" العلماني، الذي كان يحلم بإنشاء تونس العلمانية مقلدة النموذج الأتاتوركي في تركيا، ومن هنا نشأ الصراع بين المشروعين البورقيبي والإسلامي الذي جاء على مستويات عدة سياسي ديني ثقافي حضاري، وهذا ما أوجد علاقة متوترة بين التيارين الديني والسياسي في تونس. ومن المعروف أن تاريخ الحركة الإسلامية في تونس هو تاريخ مواز ومضاد للبورقيبية، حيث شكلت علمانية بورقيبة خطرا على الأمن الثقافي التونسي كما يرى أصحاب هذا الاتجاه، خاصة مع دعمه للثقافة الفرانكفونية (محمد أحمد، صفحة 21)، إذا ما عدنا لأدبيات هذه الحركة لمحاولة فهم مواقفها حول مسائل الهوية الثقافية في تونس نجد الشيخ "راشد الغنوشي" يقول: "الهم الأعظم الذي استبد بي منذ بدأت الحركة الإسلامية في تونس تتحول من مرحلة الدعوة لمبادئ الإسلام في مواجهة الثقافة الوافدة المهيمنة، إلى مرحلة التفاعل الواسع مع هموم المجتمع التونسي والعربي، وكان أهمها قضية الحرية، ولا تزال فكان تقديم إجابات واضحة عن التحديات المطروحة على الفكر الإسلامي في بلد مثل تونس، قد ضرب بسهم وافر في التغريب والثقافة، ضرورة معرفة لا بديل عنها للحركة الإسلامية فيها" (ابراهيم علي، 1992، صفحة 245)، يُلاحظ أن الحركة الإسلامية في تونس انتقلت بنقاش موضوع الهوية الثقافية من مرحلة الشعارات إلى مرحلة إعادة النظر في الأفكار الكبرى المتعلقة بالهوية الثقافية التونسية، خصوصا التحديات التي تواجه الإسلام باعتباره أحد أهم مكونات الهوية التونسية، خصوصا علاقته بالتغيرات الحاصلة في العالم خلال العقود الأخيرة مثل مسألة حقوق الإنسان والحريات العامة وحقوق الأقليات.

خاتمة:

أخيرا يمكن القول أن هذه الأجزاء التي تناولها البحث، والتي تحدثنا فيها عن مواقف وتصورات التيارات السياسية المغاربية حول موضوع الهوية الثقافية، تبقى هذه الأجزاء التي أوردناها مبتورة ومنفصلة إذا لم يتم وضعها في سياقها السياسي والتاريخي، والملاحظ أن قضايا الهوية الثقافية لعبت دورا كبيرا في تكوين هذه التيارات الإيديولوجية، فمسائل الهوية الثقافية لم تكن مجرد عنصر ثانوي في خطابتها السياسة، بل كان عامل أساسي في تكوينها، وتشغل حيزا واسعا على حساب القضايا الأساسية التي من المفترض أن يهتم بها أي حزب سياسي مثل المسائل الاقتصادية والاجتماعية، إن دراسة هذه التصورات أبان عن مجموعة من النتائج نذكر منها:

- حضور مسألة الهوية الثقافية في النقاش السياسي في المنطقة المغاربية حضور واسع، بدأ مع فترة الحركة الوطنية واستمر في فترات ما بعد الاستقلال .
- هناك تشابه كبير في طبيعة التيارات الأيديولوجية، بل حتى أنه يمكن القول بوجود تطابق إذا ما تحدثنا عن الجزائر والمغرب، حيث انقسمت التيارات السياسية بحسب موقفها من قضايا الهوية الثقافية إلى ثلاث اتجاهات سياسية كبرى (تيار وطني، تيار إسلامي، تيار أمازيغي)، أما بالنسبة لتونس فتجربتها مختلفة جزئيا في نقطة عدم وجود تيار أمازيغي قوي، وهو ما جعل الصراع ثنائيا بين التيار الوطني الدستوري والتيار الإسلامي ممثلا في الأساس بحركة النهضة.
- أغلب هذه التيارات تتفق فيم بينها في تحديد عناصر ومقومات الهوية الثقافية، لكنها تختلف في ترتيب أولوية عنصر من هذه العناصر على الأخر.
- مواقف وتصورات بعض هذه التيارات ليست مواقف جامدة أو ثابتة، بل هي مواقف متغيرة تخضع لظروف وسياقات، ولعل أبرز مثال على هذا هو تغير موقف بعض الأحزاب الإسلامية في المغرب والجزائر بعد ترسيم اللغة الأمازيغية في البلدين بعد دستور المغرب (2011م)، والتعديل الدستوري 2016 في الجزائر، حيث عدلت هذه التيارات تصوراتها بما يتلائم وهذا التغيير.

المراجع:

النصوص القانونية:
-الدستور الجزائري المعدل في 2020، المادة04، الجريدة الرسمية، عدد 54، 2020.

الكتب:
- إبراهيم علي،حيدر.(1992).التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.
- أبو رمان،محمد.(2017).افاق الاسلام السياسي في اقليم مضطرب، عمان: مؤسسة فريديش ايبرت.
- العروي ،عبد الله.(1996). مجمل تاريخ المغرب، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- العروي عبد الله.(2012). مفهوم الأيديولوجية، الرباط: المركز الثقافي العربي.
- المسكيني، فتحي.(2018).الهوية والحرية نحو أنوار جديدة، لبنان: جداول لنشر والتوزيع.
- بوحوش ،عمار.(1997).التاريخ السياسي للجزائر، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- بودهان، محمد.(2013). في الهوية الأمازغية للمغرب، المغرب: منشورات تاويزا.
- جابي، ناصر.(2018).الحركات الأمازيغية في شمال افريقيا، الجزائر:منشورات الشهاب.
- حربي، محمد.(1983).جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر:كميل قصير داعر، دمشق: مؤسسة الأبحاث العربية.
- ستورا، بنجامين.(2002). تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، تر: صباح ممدوح كعدان، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.
- معلوف، أمين.(1999). الهويات القاتلة، دمشق: ورد للطباعة والنشر.
- الفاسي،علال.(2003). الحركات الاستقلالية في المغرب العربي،ط6، الرباط: مؤسسة علال الفاسي.

الدوريات:
- أحمد محمد،هيفاء،(2014)، الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة، مجلة دراسات دولية، العدد58، العراق: جامعة بغداد، ص 19-48.

- بريجة، الشريفة،(2019)، تحديات الهوية الثقافية أمام الحدود السياسية بالمجتمعات الحدودية، مجلة الحقيقة، المجلد18، عدد02، الجزائر: جامعة أدرار، ص280-301.
- بن حفاف،إسماعيل،(2016)، ممارسة حق انشاء الأحزاب السياسية في الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 09،العدد03، الجزائر: جامعة الجلفة، ص87-110.

- دالح، وهيبة،(2020)، التحول من الصراع الأيديولوجي الى الصراع الحضاري، مجلة الاستاذ الباحث للدرسات القانونية والسياسية، المجلد 05 ،العدد 01 ،الجزائر: جامعة المسيلة، ص679-693.
- شليغم، غنية،(2016)، ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد27، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص449-458.
- عبادة، نور الهدى،(2019)، الهوية الثقافية الجزائرية والعولمة الاعلامية، مجلة الاتصال والصحافة،المجلد06، العدد05، الجزائر: المدرسة العليا لصحافة والاعلام، ص32-46.
- محمد، بلبيض،(2020)، تحولات مفهوم الهوية الثقافية في المغرب، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد02 ،العدد02، الجزائر: جامعة بجاية، ص249-266.
- لهيدلي، نادية،(2018)، الحركات الإسلامية في المغرب والمشاركة السياسية، دفاتر السياسة والقانون، العدد19، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص238،227.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- بركيبة،عفاف ومصباحي، فتيحة،(2018)، علاقة الحزب الدستوري التونسي القديم بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الوادي.
- بن حصير،رفيق،(2013)، الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال افريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة.
- خراز، وسيلة،(2001)، تدريس علم الاجتماع بين العلوم والايديولوجيا، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة.
- سليماني، محمد،(2013)، مشاركة الأحزاب الاسلامية في السلطة، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق،جامعة وهران.

- فاطمي،سامية،(2016)،الحزب الدستوري الحر الجديد، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة.
- كلاش،عفاف،(2013)، الحركة الوطنية في المغرب الأقصى، مذكرة ماستر تاريخ، قسم العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- معزة،عز الدين،(2010)، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية فكرية ، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة.

المواقع الالكترونية:

-القانون الأساسي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، 2018، متاح على الرابط https://bit.ly/3qXOkiq روجع يوم 2021/01/25.
-المؤتمر الخامس، القانون الأساسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية، 2013، متاح على الرابط https://bit.ly/3pOYPDy روجع بتاريخ 2021/01/25.
-المؤتمر السابع الاستثنائي، البرنامج السياسي لحركة مجتمع السلم، 2018، متاح على https://bit.ly/3bJhviO روجع بتاريخ 2021/01/25.
-المؤتمر السابع الاستثنائي، القانون الأساسي لحركة مجتمع السلم، 2018، متاح على https://bit.ly/3bEuXob روجع بتاريخ 2021/01/25.
-بلقزيز،عبد الاله، أزمة الهوية في عصر العولمة،2017، مؤسسة عبد الحميد شومان، متاح على https://bit.ly/3kmZBXl روجع بتاريخ 2021/01/24.
-لجنة الثقافة والهوية والانسية المغربية والتنوع الثقافي، المرجعيات والفكر والثقافة والاعلام والانسيةالمغربية والتنوع الثقافي،كتاب صادر عن المؤتمر السابع عشر لحزب الاستقلال، منشورات المركز العام لحزب الاستقلال،الرباط، 2017،ص42، متاح على https://bit.ly/3bJrmoO.